AMAN
Transparency Palestine

دليل الترشح
لجائزة **الشهيدة شيرين أبو عاقلة**

لأفضل تحقيق صحفي استقصائي يعالج قضية فساد
2023

جوائز النزاهة ومكافحة الفساد

تشجيع... تكريم... تحفيز

بهدف انخراط جميع مكونات الشعب الفلسطيني أفراداً ومؤسسات للعمل ضد الفساد والفاسدين وتشجيعهم على تحمل مسؤولياتهم تجاه محاربة الفساد من خلال الإبلاغ عن أفعال الفساد التي يشهدونها أو يقعون ضحية لها، يمنح ائتلاف أمان جائزة سنوية مالية وتقديرية للعاملين والعاملات الذين أسهموا بالكشف عن حالات فساد وتلاعب بالمال العام أو ساهموا في حماية المال العام في كل من القطاع العام والهيئات المحلية والإعلام إضافة إلى جائزة أفضل بحث في مواضيع مكافحة الفساد.

ترى أمان في منح هذه الجوائز تكريما لأشخاص يملكون الجرأة لكشف الحقائق.... أشخاص يتمتعون بالنزاهة في عملهم ولديهم الجرأة والشجاعة في كشف أفعال الفساد بالرغم من كل الصعوبات والضغوطات التي تمارس عليهم.... أشخاص يؤمنون بأن مكافحة الفساد مسؤولية وطنية تقع على عاتق كل مواطن.... أشخاص يدركون بأنهم شركاء في المال العام ويساهمون في حمايته... أشخاص خاطروا بمصدر رزقهم وتحملوا مجازفة شخصية من أجل توجيه رسالة مفادها أنه **بوجود الفساد الجميع سيدفع الثمن.... وقولك لا للفساد له وزن.**

لذا فإن فرسان/فارسات النزاهة الذين كشفوا عن أفعال الفساد يستحقون التكريم، مهما كان حجم أفعال الفساد التي كشفوا عنها ومهما كان منصب الفاسدين المتورطين فيها.

ويتم تكريم الفائزين/الفائزات سنوياً في حفل النزاهة الوطني الذي يعقده ائتلاف أمان بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد والذي يوافق يوم التاسع من كانون الأول من كل عام.

جائزة الشهيدة شيرين أبو عاقلة

لأفضل تحقيق صحفي استقصائي

مدعوين/ات للترشح والتنافس على نيل جائزة النزاهة **كل الإعلاميون/الإعلاميات الذين** قاموا بتسلط الضوء على قضايا فساد من خلال مواد إعلامية مقروءة أو مرئية أو مسموعة، بغرض الكشف عن قضايا فساد، بشرط أن تراعي المادة الإعلامية المعايير المهنية والمعالجة الموضوعية للقضية المثارة، **ضمن الشروط والمعايير أدناه.**

الغايات من منح هذه الجائزة

- تشجيع الإعلاميين والإعلاميات في المجالات المختلفة على المساهمة في الكشف عن قضايا الفساد وتعزيز قيم النزاهة.
- تعزيز قيم النزاهة لدى الإعلاميين/ات والمدونين/ات والمؤسسات الإعلامية من خلال دمجهم في جهود مكافحة الفساد.
- تكريم الإعلاميين/ات والمدونين/ات الذين ساهموا في كشف قضايا فساد.
- حماية المبلغين/ات عن الفساد.

يمنح ائتلاف أمان جائزة (نقدية ومعنوية) لأفضل تحقيق صحفي استقصائي في احتفال النزاهة الوطني في كانون أول 2023

شروط الترشح للجائزة:

يحق لكل إعلامي/ة فلسطيني/ة مقيم في فلسطين الترشح لنيل الجائزة على أن يكون:

- قد أعد ونشر تحقيق استقصائي مقروء أو مرئي أو مسموع.
- ان يكون التحقيق نشر بغرض الكشف أو التطرق الى إحدى قضايا الفساد (الرجاء الاطلاع على قائمة التعريفات في اخر الدليل).
- أن يكون التحقيق قد نشر في إحدى وسائل الإعلام باللغة العربية او اللغة الانجليزية مع الأفضلية للغة العربية (صحف، مجلات، ملاحق إخبارية، مواقع إخبارية، قنوات تلفزة محلية وعربية، إذاعات محلية، او على صفحات الانترنت)
- أن يكون التحقيق قد نشر في الفترة ما بين 2202/10/15 إلى 2023/10/14
- ان لا يزيد التحقيق المكتوب عن 2500 كلمة.
- أن يراعي التحقيق المعايير المهنية والمعالجة الموضوعية للقضية المثارة.
- أن يكون التحقيق المثار قد غطي حالة ذات أثر على المجتمع.
- أن لا يكون التحقيق قد تقدم للمنافسة على الجائزة في السنوات الماضية.
- أن يتم ارفاق المادة الاعلامية المنشورة المتقدمة للمنافسة على الجائزة مع الطلب.
- أن لا تكون المتقدم/ة قد حصل على الجائزة خلال الأربع سنوات السابقة. على أن يكون التحقيق المقدم **جديد** من حيث **القطاع** (قطاع عام، خاص، أهلي...الخ) **والحقل** المستهدف (تعيينات، ضعف المساءلة، اهدار مال عام...الخ).

- ان لا يكون التحقيق قد حصل على جائزة من أي جهة اخرى.
- تقديم وثائق ثبوتية في حال وجود ردود افعال ذات صلة بالمادة الاعلامية.
- أن لا يكون التحقيق المرشح لنيل الجائزة له أي صفة تعاقدية مع ائتلاف امان.
- يشترط في المتقدم/ة التوقيع على وثيقة أخلاقيات الصحافة الاستقصائية المرفقة مع طلب الترشح.

معايير منح الجائزة

1. سلامة الإجراءات التي اتبعها الإعلامي/ة وانسجامها مع الأنظمة والإجراءات المعتمدة والقانونية.
2. عالج التحقيق أو كشف ملف فيه تجاوزات أو ساعد في تقديم معلومات ساهمت في قضية منظورة أمام المحكمة.
3. مستوى أهمية التحقيق المثار لفئات واسعة من الناس، ومستوى ردود الفعل من قبل الجهات المختلفة ذات العلاقة.
4. يعتمد التحقيق على فرضية واضحة بوجود جهة ما لها مصلحة في بقاء هذه الممارسة المنحرفة أو التجاوز طي الكتمان
5. احتواء التحقيق على اسئلة رئيسية محددة، وتنوع وتعدد مصادر المعلومات بالإضافة الى وضوح التوثيق.
6. نوعية الكشف وتأثير الأجوبة التي يجمعها التحقيق على المجتمع.
7. مستوى طلب المعلومات من كافة الأطراف بمن فيها المشتبه فيها بالتجاوز.
8. الابتكار والإبداع في عملية ربط أجزاء التحقيق بما يفيد في زيادة التأثير والاقناع.
9. السلاسة ووضوح المضمون.
10. ارتباط المضمون برؤية ورسالة ائتلاف أمان.
11. جودة الكتابة أو الصورة أو الصوت.

الحصول على طلبات الترشح:

- يبدأ استلام طلبات الترشح أو الترشيح ابتداء من 2023/4/15 ، ويمكن تحميل نموذج الترشح أو الترشيح ودليل الجائزة من مواقع أمان الالكترونية www.aman-palestine.org أو www.facebook.com/AmanCoalition او متابعتنا على تويتر على AMANCoalition أو من خلال زيارة أحد مكاتب أمان في رام الله وغزة على العناوين التالية:

رام الله: عمارة الريماوي، الطابق الأول، شارع الإرسال، حي المصايف، رام الله، هاتف: 022989506، 022974949

غزة: شارع حبوش، عمارة دريم الطابق الثالث هاتف: 082884767 – 08 2884766

- يرسل النموذج المعبأ ومرفقاته المطلوبة مع ميثاق الشرف موقعاً من المتقدم لنيل الجائزة إلى مقري أمان في (الضفة أو غزة)، أو عبر البريد الإلكتروني: awards@aman-palestine.org
- آخر موعد لاستلام الطلبات سيكون بتاريخ 2023/10/15.
- طلبات الترشح والترشيح التي ترد بعد تاريخ 2023/10/15 سترحل للتنافس على جوائز النزاهة لسنة 2024.

- تقوم هيئة محكمي الجائزة المؤلفة من شخصيات وطنية وأكاديمية بمناقشة ودراسة توصيات الإدارة التنفيذية واختيار الفائز/ة في الجائزة.
- يتم الإعلان عن الفائزاة في حفل النزاهة الوطني المنوي عقده في شهر كانون أول 2023 علماً أنه سيتم منح جائزة مالية ومعنوية.
- يحق لأمان سحب الجائزة في حال صدر حكم إدانة بحق الشخص الذي حاز على الجائزة أو تبين أن القضية كيدية.

الجهات المشرفة على منح الجائزة

اللجنة الفنية للجائزة:

تتألف اللجنة الفنية من شخصيات اعتبارية وخبراء في مجال الاعلام وتختص اللجنة الفنية بما يلي:

1. إعداد وتطوير معايير منح الجائزة وآليات الإعلان والترشح، إضافة لتطوير نماذج الترشح والترشيح وتحديد الوثائق المساندة والمعززة لطلب الترشح/ الترشيح.
2. دراسة الطلبات المستقبلة ومراجعتها وتدقيقها وفحص مدى استيفاءها لمعايير ومتطلبات الجائزة وعقد المقابلات مع المرشحين إذا احتاج الأمر أو الاتصال بالجهات ذات العلاقة لمزيد من المعلومات والفحص.
3. تقديم تقرير حول أعمال اللجنة وتوصياتها للإدارة التنفيذية في ائتلاف أمان.

هيئة المحكمين:

تضم هيئة المحكمين شخصيات اعتبارية ممثلة عن كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني تمتاز بالمصداقية الوطنية والاجتماعية وتختص بما يلي:

1. مراجعة ومناقشة التقرير الذي تعده وترفعه اللجنة الفنية لجائزة النزاهة.
2. دراسة توصيات الإدارة التنفيذية في ائتلاف أمان والاطلاع على الطلبات المرشحة لنيل الجائزة.
3. اتخاذ القرار حول الفائزين/ ات في الجائزة.
4. تكريم الفائزين/ات بالجائزة في احتفال الشفافية الذي تعقده أمان في كانون أول من كل عام.

ملاحظة: في حال تبين للجنة أن أي من المعلومات المقدمة في طلب الترشح تخالف حقوق الملكية الفكرية والنشر سيتم استبعاد الطلب. أما إذا تبين فيما بعد منح الجائزة للفائز/ة أية مخالفة يحق للمؤسسة سحب الجائزة.

ملحق تعريفات لأغراض الجائزة:

تعريف الفساد

الفساد كما حددته أمان لأغراض هذه الجائزة والمتفق عليه دوليا "**كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة**"، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه ولجماعته، وعليه يجب تزامن عنصرين في السلوك ليتم تصنيفه بأنه فساد، هما استغلال الفاسد للصلاحيات التي يتمتع بها كونه يشغل وظيفة عامة واتخاذ قرارات لتحقيق منافع ذاتية وليس وفقا للمصلحة العامة، وقد يتخذ هذا الفعل أشكالا متنوعة منها:

الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة. مثل تدخل طرف ثالث لتعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

المحسوبية: وتُعرف بأنها تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.

المحاباة: تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق للحصول على مصالح معينة.

الرشوة: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول.

غسل الأموال: حسب القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال وبموجب نص المادة الأولى التي تعرف جريمة غسل الأموال على أنها "كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة".

اختلاس المال العام: أي استيلاء الموظف العام أو من في حكمه على المال العام لنفسه، حيث يستغل الموظف العام حقيقة أنه مؤتمن على المال العام فيختلسه لنفسه، ويتم ذلك بتغيير الموظف نيته من نية حيازة أمين إلى نية حيازة مالك.

استثمار الوظيفة العامة: استغلال الموظف للصلاحيات الوظيفية الممنوحة له بموجب المنصب والوظيفة العامة للحصول على مكاسب مادية شخصية.

الكسب غير المشروع: وهو الزيادة غير المبررة على ثروة الموظف العام.

التحرش الجنسي: فعل يتنافى مع مبادئ حقوق الانسان، يكون إما لفظيا أو ماديا (بالترغيب أو التخويف) للحصول على متعة جنسية، يمارسه المسؤول أو رب العمل تجاه مرؤوسيه مستغلا نفوذه وموقعه والصلاحيات الممنوحة له ومستغلا مطالبة مرؤوسيه بحقوقهم واحتياجاتهم.

الاتجار بالنفوذ: وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة أو مجرد عرضها عليه أو منحة إياها سواء كان ذلك له مباشرة أو عن طريق وسيط وذلك حتى يقوم باستغلال نفوذه سواء كان ذلك النفوذ فعليا أي ناتجا عن قدرته في إصدار قرارات أو أوامر بحكم موقعه القيادي.

إهدار المال العام: وهو مرتبط باستغلال المنصب العام ويندرج تحت هذا التعريف أن يقوم الموظف بإعفاء شركات أو مواطنين من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق، أو أن يقوم باستعمال مقدرات المؤسسة المالية كسيارات المؤسسة أو معداتها أو أجهزتها لأغراض غير أغراض عمل المؤسسة وبرامجها الأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

القطاع العام: أية وزارة، أو إدارة أو مؤسسة عامة أو هيئة أو سلطة (مدنية وعسكريه، وزارية وغير الوزارية) أو أية جهة أخرى تتلقى

موازنتها من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو ملحقة بها، وأية مؤسسة قائمة على تقديم خدمات عامة للمواطنين وأسست بمرسوم رئاسي. بالإضافة إلى الشركات المملوكة للحكومة أو التي تملك الحكومة نسبة من أسهمها، والشركات المساهمة العامة التي تدير مرفقا عاما كشركات الكهرباء والاتصالات والمياه، والشركات الخاصة التي تنفذ أشغالا عامة فيما يتعلق بالأعمال العامة التي تنفذها).

الموظف العام: يقصد به كل من يتم استخدامه أو التعاقد معه من قبل جهة رسمية للعمل في مرفق عام أو تأدية خدمة عامة، ويشمل ذلك موظفي العقود (خبراء، عمال مياومة، خبراء محاكم، العاملين في القطاع العام).

الوظيفة العمومية: مجموعة المهام التي توكلها جهة مختصة إلى الموظف للقيام بها بمقتضى قانون الخدمة المدنية واللوائح المنظمة لها أو أي تشريع آخر أو تعليمات أو قرارات ادارية وما يتعلق بها من صلاحيات وما يترتب على تلك المهام من مسؤوليات.

الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين. تعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون. يتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.

المجلس: مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية، أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشكل وفقاً لأحكام هذا القانون ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين.